**معلومة في كبسولة**

حول مؤتمر الجمعية المصرية للمالية العامة المنتهي أعماله أمس بدار الدفاع الجوي.

انتهت امس اعمال مؤتمر الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب بعد أن حضر أمس معالي وزير المالية احمد بك كوجك ونائبة شريف بك الكيلاني والاستاذ رشا عبد العال اليوم الثاني ، وقد قيلت كلمات توضح توجهات الوزارة في المرحلة القادمة (حسبما ما فهمت مما قيل ) ونظرا لأننا أمام معلومة في كبسولة فإنني سأختار بعض مما قيل في جمل قصيره لتسليط الضوء حولها لأنها توضح التوجهات القادمة ، كما انني لن التزم بترتيب الكلمات التي قيلت علي المنصة لهدف سيتضح فيما بعد داخل البوست ، ايضا ما ذكر علي المنصة من (كلمات ورؤية تم طرحها) يمكن أن تستقبله بانشراح في الصدر ويعطي انطباع عن القادم والمأمول .

بدأ معالي الوزير كلمته من خلال طرحه لسؤال في غاية الأهمية هل نحن في حاجة إلي تشريع جديد في الوقت الحالي ام أننا يمكن أن نسعي الي بعض الحلول والقرارات السريعة لحل الكثير من المشاكل وننتظر قليلا علي المشروع الجديد؟؟ ...ذكر ايضا أن الاقتصاد الموازي يتسبب في هدر لموارد الدولة.. وان كل الموضوعات متاحه للحوار والنقاش.. ذكر ايضا أذا كانت هناك أمور ملحه لن تحل إلا بإصدار تشريع لها فلا مانع في ذلك... كما أننا يجب أن نضع نصب أعيننا المتغيرات العالمية والإقليمية من حولنا عند وضع القوانين والسياسات الضريبة.

ننتقل الي حديث الأستاذة رشا عبد العال. والذي يشعرك بالارتياح من خلال ابتسامتها الدائمة والمعهودة وهي تتحدث، فقد ذكرت أن مصلحة الضرائب تسعي لحل المشاكل التي تعرض عليها والخاصة بالممولين أو المكلفين، كما أنها تعمل دائما علي إحداث توازن بين حقوق الممولين وحقوق الخزانة العامة، كما تسعي إلي ضم الاقتصاد الغير رسمي الي الاقتصاد الرسمي لأنه يمثل استنزاف للخزانة العامة.

ثم نأتي الي اخر كبسولة نريد التحدث عنها وهي كلمة نائب معالي الوزير ا. شريف بك الكيلاني وتم تأخير الحديث عن كلمته ربما تحيزا له لأنه جاء من خلفية محاسبية فهو محاسب قانوني فحديثه يأتي عن مشاكل وموضوعات ملموسة وواضحة وبدأ حديثة بجملة تلخص موضوعات كثيرة واطروحات يمكن أن نتحدث حولها عدد من الشهور وتقام لها العد يد من المؤتمرات (وهي تتوافق مع توجه الدولة) ، فقد قال في بداية حديثه ((أننا في حاجة إلى تشريع ضريبي صديق للمستثمر)) فليس هناك مبرر أو ميزه تأتي بالمستثمر الي البلد وتشجعه علي إقامة مشاريع إذا كان التشريع الضريبي لا يقف بجانبه ويدعمه ، حيث هناك منافسة من الدول الأخرى لجذب هذا المستثمر وتقديم كامل التسهيلات له لدعمه علي العمل وتنفيذ مشروعه واستثماراته ، وهنا التقط طرف الخيط من جملته واقول له أن النظام الضريبي الغير صديق للممول يتمثل في أمور كثيرة جدا منها علي سبيل المثال .

Public Accountants
محاسبون قانونيون

١/ غرامات قانون ٢٠٦لسنة ٢٠٢٠ والتي تبدأ من ثلاث الاف جنيه وتنتهي ابي ٢مليون جنيه

مما قد يتسبب في غلق المشروع ورحيل المستثمر الكبير والصغير ، ايضا نزول الحد الأدنى للعقوبة المالية علي منظومة الساب يرهب الممولين ويعطي انطباع سيئ للاستثمار حيث العقوبة لا يتم تقريرها إلا بموجب حكم محكمة ، ايضا نزول العقوبة الي الحد الأدنى علي منظومة الساب يعطي انطباع سيئ جدا لفهم النص القانوني لدي الإدارة الضريبية ، حيث الحد الأدنى يطبق في حالة الموافقة والتصالح مع الممول أو المكلف علي العقوبة بينما الحقيقة أن الممول لم يتصالح ولم يوافق علي هذا الحد أو التصالح ، وإذا قلنا إن هذا خطأ تقني في تطبيق منظومة الساب للقانون فإننا نشير هنا الي أن ذلك يعطي انطباع سيئ عن نظام ضريبي الذي بفرض أنه صديق الممول ..

٢/أن تطبيقات المادة ٩٠من قانون ٩١لسنة ٢٠٠٥ قد جانبها الصواب وتحتاج ضوابط للتطبيق رغم أن المادة يوجد بداخلها ضوابط التطبيق لكن لا التزام بذلك من قبل مأموريات الضرائب.

٣/ في ظل غياب الفلسفة التي بني عليها قانون ٩١لسنة ٢٠٠٥ من ربط ذاتي وفحص بالعينة وابتعاد التطبيق الفعلي عن ذلك يري الكثير إعادة النظر في المواد التالية بإصدار تعديل تشريعي لها وهي

المادة ٩٠

المادة ٨٧ مكرر

المادة ١١٠في ظل تأخير الفحص لسنوات.

٤/ أن الفحص يحتاج الي دليل ارشادي للفحص يلتزم به الجميع بحيث لو تم الفحص من قبل زيد أو عبيد تكون النتيجة واحده ولا تختلف.

ونظرا لأن حديثنا عبارة عن كبسولات فإنني اكتفي بتلك الكبسولات.

وفي النهاية اتقدم بالشكر والامتنان الي الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ومجلس إداراتها

برئاسة ا. عماد احمد الفزاري

وسيادة نائب رئيس الجمعية ا. د هشام الحموي

والأمين العام ا. محمد النقراوي

وباقي أعضاء قامات مجلس الإدارة علي انعقاد هذا المؤتمر الذي وضح سياسات وتوجهات وزير المالية الجديد والساده نوابه ومعاونيه.

واسال الله التوفيق للجميع واعتذار أن كان هناك خطأ أو نسيان فهو متي ومن الشيطان وان كان هناك توفيق فمن الله وحده.

والله ولي التوفيق.

أُنسي كمال الدين

Public Accountants
محاسبون قانونيون